تقييم التغيرات الهيكلية وتوزيع الإستثمارات في الإقتصاد السعودي

أ.د/ عادل محمد خليفة غانم أ.د/ سحر عبد المنعم السيد قمره
كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض. معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

مقدمة:

ظل الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية، يعتمد على قطاع النفط، الذي تراجعت أهميته النسبية في إجمالي الناتج المحلي من ٥٨% خلال خطة التنمية الأولى، إلى ٢٨,٤% خلال الفترة ٢٠١٥– ٢٠١٨م من خطة التنمية العاشرة. كما أن الاقتصاد السعودي مازال متوجهاً نحو الخارج على مستوى المدخلات والمخرجات، حيث تلعب الواردات دوراً فعّالاً في المعروض من السلع والخدمات، ومواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية. كما تلعب الصادرات البترولية دوراً هاماً ومؤثراً في المتغيرات الاقتصادية المحلية. كما أن القطاع الحكومي يحتكر بعض الأنشطة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى هيمنة العمالة الوافدة في القطاع الخاص على أسواق العمل.

وفي السنوات الأخيرة تناقصت الأسعار الأسمية للنفط الخام العربي الخفيف من ١١٠,٢ دولار/ برميل عام ٢٠١٢ إلى ٤٠,٩٦ دولار/ برميل عام ٢٠١٦، ثم ازدادت إلى ٧٠,٥٩ دولار/ برميل عام ٢٠١٨ (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٩). وفي ظل التزام المملكة تجاه الأوبك، يتوقع انخفاض قيمة الصادرات النفطية ومن ثم التأثير على الموازنة العامة للدولة. ولحماية الاقتصاد السعودي من المخاطر الاقتصادية، يتطلب الأمر التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الإيرادات المتحصل عليها من القطاعات الإنتاجية غير النفطية وبالتالي زيادة نصيبها النسبي في إجمالي الناتج المحلي خلال خطط التنمية المستقبلية.

الأهداف البحثية:

استهدف هذا البحث تقييم التغيرات الهيكلية وتوزيع الإستثمارات في الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال دراسة الأهداف التالية:

١- قياس التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية الاقتصادية.
٢- دراسة الوضع الراهن لتوزيع الاستثمارات والناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية.
٣- تقدير مضاعف الاستثمارات الثابتة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
٤- دراسة أثر إعادة توجيه الاستثمارات الثابتة على القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد السعودي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي القياسي. وعلى وجه التحديد تم استخدام كل من:

١- معامل ارتباط الرتب لسبيرمان في تقييم التغير الهيكلي في الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية. وتم حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان من خلال المعادلة التالية (Bachioua, 2011):

$$r_s = 1 - \left(6 \Sigma d_i^2 \div N\left(N^2 - 1\right) \right)$$

حيث أن:

r_s تمثل معامل ارتباط الرتب لسبيرمان، d_i^2 تمثل الفرق بين رتبتين متناظرتين، N تمثل عدد الملاحظات (القطاعات الفرعية). كما تم إختبار معنوية معامل إرتباط الرتب لسبيرمان، بإستخدام إختبار (t) كما يلي (William, 2003):

$$t = \frac{r_s\sqrt{N-2}}{\sqrt{1-r_s^2}}$$

٢- نموذج التعديل الجزئي Partial Adjustment Model وهو أحد النماذج الديناميكية طويلة الأجل ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y_t = a + bX_t + \cdots + e_t$$

حيث أن:

Y_t تمثل المستوى المستهدف للناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية (القطاعين الحكومي والخاص وقطاع النفط)، X_tتمثل الاستثمارات الثابتة لمختلف القطاعات، e_tتمثل الخطأ العشوائي. ويتم تقدير النموذج كخطوة أولية في المدى القصير على النحو التالي (عبد القادر، ١٩٩٠):

$$Y_t = a\,\lambda + (1-\lambda)Y_{t-1} + b\,\lambda X_t + e_t$$

حيث أن:

λ تمثل معامل التعديل وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح. وقيمة λ تحدد سرعة التكيف أو التعديل *Speed of Adjustment*، أما متوسط فترة الإبطاء في التكيف أو التعديل *Adjustment Lag* فيساوي λ /(1-λ).وأخيراً اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة التي تصدرها كل من الهيئة العامة للإحصاء ومؤسسة النقد العربي السعودي.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات التغيرات الهيكلية وعلاقتها بالنمو والتنمية، حيث قام غانم وفواز (١٩٩٨) بدراسة العوامل المحددة لتخصيص الموارد الاقتصادية والزراعية في ضوء التغير الهيكلي للاقتصاد المصري. وأوضحت الدراسة أن التغير الهيكلي الذي حدث في الاقتصاد المصري غير جوهري، كما أنه غير محفزاً للنمو والتنمية، نظراً لأنه في صالح القطاعات ذات الإنتاجية الأقل خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٧. وأوضحت مقالة الهيتي (٢٠٠٣) أن نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي تستدعي مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتعجيل بعملية الخصخصة وزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقام Ling et al., (2005)بدراسة استهدفت قياس درجة التنوع الصناعي وتأثيره على نمو إنتاجية صناعة الإلكترونيات في تايوان. وتبين أن درجة التنوع في صناعة الإلكترونيات أعلى بكثير من نظيرتها المقدرة للصناعات التحويلية.

وأوضحت دراسة القرعان (٢٠١٣) أن عملية التنويع يجب أن تأخذ في الاعتبار التنافسية والابتكار والتنمية الشاملة. كما أن القطاع النفطي لازال يلعب دوراً بارزاً في اقتصاديات دول مجلس التعاون، حيث ساهم القطاع النفطي بحوالي ٤٥,٦% في إجمالي الناتج المحلي وبحوالي ٨٣,٩% في إجمالي قيمة الصادرات وبحوالي ٨٤,٢% في الإيرادات الحكومية خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١١. وقام مرزوك (٢٠١٣) بدراسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. وأوضحت الدراسة أن دول مجلس التعاون لم تحقق التنوع المقبول مقارنة بغيرها من الدول الريعية. وقام عياصرة (٢٠١٤) بحساب معامل التنوع الصناعي في الأردن. وأوضحت الدراسة وجود اختلافات في درجة التنوع الصناعي بين المحافظات. وأوصت الدراسة بتشجيع الاستثمارات في القطاعات المحفزة للنمو، بالإضافة إلى الأخذ بمبدأ التنوع الصناعي عند رسم وتخطيط السياسة الصناعية في المدى القصير والطويل.

ودرس الخطيب (٢٠١٤) أثر التنويع على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٧٠–٢٠١١. وأوضحت الدراسة أن معدل التغير في تنويع الصادرات والواردات والإيرادات الحكومية ضعيف للغاية. كما لم يتحقق هدف تنويع القاعدة الإنتاجية، حيث أن الصادرات النفطية تشكل القسم الأعظم من الصادرات السلعية، كما استمرت الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل أكبر على الصادرات النفطية.

وقام الخفاجي (٢٠١٨م) بتسليط الضوء على أهمية التنوع في االقتصاد العراقي باعتباره أحد عوامل الإستدامة التنموية الأساسية، وامكانية قياسه كمياً ومن ثم استخلاص نتائج يمكن لها تفسير مدى التحديات والمخاطر التي يواجهها الإقتصاد العراقي. وتبين من هذه الدراسة ضعف التنوع في الإقتصاد العراقي ومن ثم ضعف صفة الإستدامة في النمو والتنمية الإقتصادية. ويعزى السبب في ذلك إلى الإعتماد على المورد النفطي دون باقي الموارد لتغطية الإحتياجات الإستهلاكية دون الإستثمارية وعدم السعي الجاد لمواجهة هذا التحدي وإستغلاله كمورد لتمويل التنمية، وامكانية اجراء تغييرات في البنيان الهيكلي للإقتصاد العراقي.

ومما سبق يتضح أن الدراسات السابقة لم تتناول مدى جوهرية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي، كما لم تتناول أثر إعادة توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات الإقتصادية كوسيلة لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة.

النتائج البحثية

أولاً: التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية الاقتصادية

بدراسة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (١) تذبذب وعدم استقرار في الحجم الاقتصادي لمختلف القطاعات خلال خطط التنمية الاقتصادية التي استمرت خمسون عاماً (١٩٧٠– ٢٠١٩). وبالرغم من خطط التنمية الاقتصادية تضمنت توسيع القاعدة الإنتاجية كأحد أهدافها الإستراتيجية، إلا أن القطاع النفطي لازال يحتل المرتبة الأولى وفقاً لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تناقصت الأهمية النسبية لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي من ٥٢,٦٧% خلال خطة التنمية الأولى إلى ٢٠,٨٨% خلال خطة التنمية الرابعة، ثم ازدادت إلى ٤٣,٨٦% خلال خطة التنمية التاسعة، ثم تناقصت إلى ٢٥,٢٤% خلال الفترة ٢٠١٥– ٢٠١٨م لخطة التنمية العاشرة. وعلى مستوى القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ازدادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية من ٦,٢٤% خلال خطة التنمية الأولى إلى ١٢,٨٢% خلال الفترة ٢٠١٥– ٢٠١٨م من خطة التنمية العاشرة. وتراجعت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من ٥,٧٩% خلال خطة التنمية الخامسة إلى ٢,٥% خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٨م من خطة التنمية العاشرة، نظراً لتذبذب وعدم إستقرار كل من المساحة المحصولية والقروض والإعانات الزراعية، بالإضافة إلى قرارات ترشيد استهلاك المياه في القطاع الزراعي ومن أهمها القرار (٣٣٥). ومن ناحية أخرى ازدادت الأهمية النسبية لمعظم القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، فيما عدا قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات، حيث تناقصت أهميته النسبية من ١٧,٨٣% خلال خطة التنمية الثالثة إلى ١٢,٨٤% خلال الفترة ٢٠١٥– ٢٠١٨م من خطة التنمية العاشرة.

ولتقييم درجة التغير الهيكلي في الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (٢، ٣) أن معامل ارتباط الرتب لسبيرمان تراوح بين حد أدنى بلغ ٠,٧٠بين خطتي التنمية الأولى والثانية وحد أقصى بلغ الواحد الصحيح بين خطتي التنمية السادسة والسابعة. وباختبار معنوية معامل ارتباط الرتب لسبيرمان باستخدام اختبار(t)، تبين معنوية معاملات الارتباط المقدرة بين خطط التنمية عند مستوى معنوية ١%. ومما سبق يتضح أن قيم معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين خطط التنمية موجبة ومعنوية إحصائياً، وهذا يعني أن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي لم تكن جوهرية خلال خطط التنمية.

جدول (١): تطور النصيب النسبي لمختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال خطط التنمية الاقتصادية

القطاع	خطط التنمية الاقتصادية									
	الأولى ١٩٧٠-١٩٧٤	الثانية ١٩٧٥-١٩٧٩	الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٤	الرابعة ١٩٨٥-١٩٨٩	الخامسة ١٩٩٠-١٩٩٤	السادسة ١٩٩٥-١٩٩٩	السابعة ٢٠٠٠-٢٠٠٤	الثامنة ٢٠٠٥-٢٠٠٩	التاسعة ٢٠١٠-٢٠١٤	العاشرة ٢٠١٥-٢٠١٨
الزراعي	٢,٦٨	١,١٣	١,٧٠	٥,٣٩	٥,٧٩	٥,٧٠	٤,٧٢	٢,٨٢	١,٩٨	٢,٥٠
الزيت الخام والغاز الطبيعي	٥٢,٦٧	٥٢,٥١	٤٤,٣٦	٢٠,٨٨	٣١,١٩	٢٩,٧٢	٣٥,٥٦	٤٥,٩٧	٤٣,٨٦	٢٥,٢٤
الأنشطة التعدينية والتحجيرية الأخرى	٠,١٨	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٥٢	٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٧	٠,٤٥
الصناعات التحويلية	٦,٢٤	٤,٧٢	٥,٥٨	٨,٥٦	٨,٨٩	١٠,٠٥	١٠,١٨	٩,٧٨	١٠,٣١	١٢,٨٢
الكهرباء والغاز والماء	٦,٥٧	٠,٧١	٠,٤٢	١,٥٦	١,٩٩	١,٨٩	١,٨	١,٢٢	١,١٦	١,٥٨
التشييد والبناء	٣,١٤	٨,٦٣	٨,٧٩	٨,٥٦	٦,٦١	٦,٦٩	٥,٩٥	٤,٦٣	٤,٦٩	٦,٠٤
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٣,٤٦	٤,٠٧	٥,٦٨	٨,٤٧	٦,٤٥	٦,٨٣	٦,٩٥	٧,١٧	٨,٥٧	١٠,٦٦
النقل والتخزين والاتصالات	٣,٣٦	٢,٥٨	٣,٤١	٥,٣٦	٤,٦٠	٤,٥١	٤,٢٣	٤,١٠	٤,٨٤	٦,٢٧
خدمات المال والتأمين والعقارات	١٣,٣٣	١٧,٨١	١٧,٨٣	١٧,٧١	١٢,٣٨	١٢,٠٢	١٠,٨٦	٨,٩٥	٩,١٢	١٢,٨٤
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	٠,٩٦	١,٧٥	٢,٢٣	٤,٥٧	٣,٦٦	٣,٥٠	٣,١١	٢,٠٢	١,٧٨	٢,٢٥
مصادر أخرى*	٧,٤١	٥,٧٥	٩,٦٤	١٨,٨٢	١٨,٠٤	١٨,٧٠	١٦,٢٨	١٢,٩٩	١٣,٣٢	١٩,٣٥

* تشمل الخدمات الحكومية ورسوم الاستيراد.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٩م)، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٨م، العدد ٥٤.

٢- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٩).الإحصاءات السنوية ٢٠١٨م.

جدول (٢): ترتيب القطاعات خلال خطط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

القطاع	خطط التنمية الاقتصادية									
	الأولى ١٩٧٠-١٩٧٤	الثانية ١٩٧٥-١٩٧٩	الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٤	الرابعة ١٩٨٥-١٩٨٩	الخامسة ١٩٩٠-١٩٩٤	السادسة ١٩٩٥-١٩٩٩	السابعة ٢٠٠٠-٢٠٠٤	الثامنة ٢٠٠٥-٢٠٠٩	التاسعة ٢٠١٠-٢٠١٤	العاشرة ٢٠١٥-٢٠١٨
الزراعي	٩	٩	٩	٧	٧	٧	٧	٨	٨	٨
الزيت الخام والغاز الطبيعي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
الأنشطة التعدينية والتحجيرية الأخرى	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
الصناعات التحويلية	٥	٥	٦	٥	٤	٤	٤	٣	٣	٤
الكهرباء والغاز والماء	٤	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
التشييد والبناء	٨	٣	٤	٤	٥	٦	٦	٦	٧	٧
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٦	٦	٥	٦	٦	٥	٥	٥	٥	٥
النقل والتخزين والاتصالات	٧	٧	٧	٨	٨	٨	٨	٧	٦	٦
خدمات المال والتأمين والعقارات	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٤	٤	٣
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	١٠	٨	٨	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
مصادر أخرى*	٣	٤	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢

* تشمل الخدمات الحكومية ورسوم الاستيراد.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (١).

جدول (٣): معامل ارتباط الرتب لمختلف القطاعات بين خطط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

خطط التنمية الاقتصادية	معامل إرتباط الرتب	
	سبيرمان	اختبار t
بين الخطة الأولى والثانية	٠,٧٠	٢,٩٤**
بين الخطة الثانية والثالثة	٠,٩٨	١٤,٧٧**
بين الخطة الثالثة والرابعة	٠,٩٥	٩,١٣**
بين الخطة الرابعة والخامسة	٠,٩٩	٢١,٠٥**
بين الخطة الخامسة والسادسة	٠,٩٩	٢١,٠٥**
بين الخطة السادسة والسابعة	١,٠٠	–
بين الخطة السابعة والثامنة	٠,٩٨	١٤,٧٧**
بين الخطة الثامنة والتاسعة	٠,٩٩	٢١,٠٥**
بين الخطة التاسعة والعاشرة	٠,٩٩	٢١,٠٥**
بين الخطة الأولى والثالثة	٠,٧٤	٣,٣٠**
بين الخطة الأولى والرابعة	٠,٧٣	٣,٢٠**
بين الخطة الأولى والخامسة	٠,٧٥	٣,٤٠**
بين الخطة الأولى والسادسة	٠,٧٧	٣,٦٢*
بين الخطة الأولى والسابعة	٠,٧٧	٣,٦٢*
بين الخطة الأولى والثامنة	٠,٧٦	٣,٥١**
بين الخطة الأولى والتاسعة	٠,٧٧	٣,٦٢**
بين الخطة الأولى والعاشرة	٠,٨٠	٤,٠٠**

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ١%.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (١).

ثانياً: الوضع الراهن لتوزيع الاستثمارات والناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية

بدراسة تطور الاستثمارات الثابتة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٤) أن الناتج المحلي للقطاع الحكومي تراوح بين حد أدنى بلغ ٤٦١٩ مليون ريال عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ٦٤٣٣٤٦ مليون ريال عام ٢٠١٨م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ١٧٢٥٠٨,٥ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. وتراوح الناتج المحلي للقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ ٨٩٠٣ مليون ريال عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ١٣٠٠٨٥٦ مليون ريال عام ٢٠١٨م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٣٧٥٨٨٨,١ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. أما الناتج المحلي للقطاع النفطي فقد تراوح بين حد أدنى بلغ ١٠٣٩٠ مليون ريال عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ١٣٧٦٥٧٦ مليون ريال عام ٢٠١٢م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٣٨٥٥٩٢,٦ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. كما إتسم الناتج المحلي لجميع القطاعات الإقتصادية بعدم الإستقرار، حيث إقترب معامل الإختلاف من ١٠٠% خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م.

وفيما يتعلق بالنصيب النسبي لمختلف القطاعات الإقتصادية في إجمالي الناتج المحلي، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٤) أن مساهمة القطاع الحكومي في إجمالي الناتج المحلي تراوحت بين حد أدنى بلغ ٥,٢% عام ١٩٧٤م وحد أعلى بلغ ٢٥,٦٣% عام ١٩٩٨م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ١٧,٧٩% خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. وتراوحت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بين حد أدنى بلغ ١٦,١٨% عام ١٩٧٤م وحد أعلى بلغ ٥١,٩٥% عام ١٩٨٦م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٣٨,٧٢% خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. أما قطاع النفط فقد تراوحت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بين حد أدنى بلغ ٢٢,٥٧% عام ١٩٨٦م وحد أعلى بلغ ٧٨,٣٥% عام ١٩٧٤م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٤٢,٤٦% خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. وقد إتسمت مساهمة القطاعات الإقتصادية في إجمالي الناتج المحلي بالإستقرار النسبي، حيث تراوح معامل الإختلاف بين حد أدنى بلغ ١٩,١% للقطاع الخاص وحد أعلى بلغ ٣١,٢% للقطاع الحكومي.

جدول (٤): التحليل الوصفي للناتج المحلي ومعدل الاستثمارات لمختلف القطاعات خلال الفترة١٩٧٠-٢٠١٨

البيان	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
الناتج المحلي بالمليون ريال:					
القطاع الحكومي	٤٦١٩	٦٤٣٣٤٦	١٧٢٥٠٨,٥	١٦٩٢٣٨,٢	٩٨,١
القطاع الخاص	٨٩٠٣	١٣٠٠٨٥٦	٣٧٥٨٨٨,١	٣٧٣٧٢٠,٦	٩٩,٤
قطاع النفط	١٠٣٩٠	١٣٧٦٥٧٦	٣٨٥٥٩٢,٦	٣٧٨٤٤٦,٦	٩٨,١
إجمالي الناتج المحلي	٢٤١٩٨	٢٩٤٩٤٥٧	٩٤٢٧٨٢,٥	٨٩٠٦٨٥,٣	٩٤,٥
النصيب النسبي في إجمالي الناتج المحلي %:					
القطاع الحكومي	٥,٢٠	٢٥,٦٣	١٧,٧٩	٥,٥٥	٣١,٢
القطاع الخاص	١٦,١٨	٥١,٩٥	٣٨,٧٢	٧,٣٨	١٩,١
قطاع النفط	٢٢,٥٧	٧٨,٣٥	٤٢,٤٦	١٢,٥٠	٢٩,٤
الإستثمارات بالمليون ريال:					
القطاع الحكومي	١٢٠٤	٢٧٠٣٤٩	٦٩١٤٣,٣	٧٧١٦٧,١	١١١,٦
القطاع الخاص	١١٥٠	٣٨٠٩٧٦	١١٦٦٠١,٤	١٢٢٦٦١,٥	١٠٥,٢
قطاع النفط	٥٧٧	٩٠٣١٤	٢٤١٣٩,٧	٢٦٤٠٢,٠	١٠٩,٤
إجمالي الإستثمارات	٢٩٣١	٧٣٢٤٣٢	٢١٠٠٤١,٧	٢٢٠٥٢٩,٢	١٠٥,٠
النصيب النسبي في إجمالي الإستثمارات %:					
القطاع الحكومي	١٠,٩٦	٦٣,٩٦	٣٥,٨٨	١٥,٣٢	٤٢,٧
القطاع الخاص	٢٣,٩١	٧٩,١٤	٥١,٦٣	١٦,٥٦	٣٢,١
قطاع النفط	٢,١٩	٣٥,٨٣	١٢,٣١	٥,٨٤	٤٧,٤
معدل الاستثمار:					
القطاع الحكومي	٨,٨٢	١٧٩,٤٣	٥٣,٢٢	٤٧,٥٨	٨٩,٤
القطاع الخاص	١٢,٩٢	٤٣,٨٦	٢٦,٨٧	٨,٥٥	٣١,٨
قطاع النفط	١,٥٥	١٢,٣٠	٥,٩٥	٢,٤٩	٤١,٨
إجمالي معدل الاستثمار	١٠,٥٦	٢٩,٨٥	٢٠,٢٥	٤,٠٨	٢٠,١

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٩م)، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٨م، العدد ٥٤.

٢- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٩).الإحصاءات السنوية ٢٠١٨م.

وفيما يتعلق بالإستثمارات لمختلف القطاعات الإقتصادية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٤) أن الإستثمارات للقطاع الحكومي تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٢٠٤ مليون ريال عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ٢٧٠٣٤٩ مليون ريال عام ٢٠١٥م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٦٩١٤٣,٣ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٨م. وتراوحت الإستثمارات للقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ ١١٥٠ مليون ريال عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ٣٨٠٩٧٦ مليون ريال عام ٢٠١٥م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ١١٦٦٠,٤ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٨م. أما الإستثمارات للقطاع النفطي فقد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٥٧٧ مليون ريال عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ٩٠٣١٤ مليون ريال عام ٢٠١٤م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٢٤١٣٩,٧ مليون ريال خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٨م. كما إتسمت الإستثمارات لجميع القطاعات الإقتصادية بعدم الإستقرار، حيث ازداد معامل الإختلاف عن ١٠٠% خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٨م.

أما فيما يتعلق بالنصيب النسبي لمختلف القطاعات الإقتصادية في إجمالي الإستثمارات، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٤) أن نسبة الإستثمارات للقطاع الحكومي تراوحت بين حد أدنى بلغ ١٠,٩٦% عام ١٩٩٩م وحد أعلى بلغ ٦٣,٩٦% عام ١٩٧٨م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٣٥,٨٨% خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٨م. وتراوحت نسبة الإستثمارات للقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ ٢٣,٩١% عام ١٩٧٩م وحد أعلى بلغ ٧٩,١٤% عام ١٩٩٦م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٥١,٦٣% خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٨م. أما نسبة الإستثمارات في قطاع النفط تراوحت بين حد أدنى بلغ ٢,١٩% عام ١٩٨٨م وحد أعلى بلغ ٣٥,٨٣% عام ١٩٧٢م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ١٢,٣١%خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٨م. وقد إتسمت نسبة الإستثمارات

لكل من القطاعين الحكومي والنفط بعدم الإستقرار، حيث ازداد معامل الإختلاف عن ٤٠%، في حين إتسمت نسبة الإستثمارات للقطاع الخاص بالإستقرار النسبي، حيث بلغ معامل الإختلاف ٣٢,١%.

أما فيما يتعلق بمعدل الإستثمار لمختلف القطاعات الإقتصادية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (٤) أن معدل الإستثمار للقطاع الحكومي تراوح بين حد أدنى بلغ ٨,٨٢% عام ١٩٩٨م وحد أعلى بلغ ١٧٩,٤٣% عام ١٩٧٧م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٥٣,٢٢% خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. وتراوح معدل الإستثمار للقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ ١٢,٩٢% عام ١٩٧٠م وحد أعلى بلغ ٤٣,٨٦% عام ٢٠٠٨م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٢٦,٨٧% خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. أما معدل الإستثمار لقطاع النفط تراوح بين حد أدنى بلغ ١,٥٥% عام ١٩٨٩م وحد أعلى بلغ ١٢,٣٠% عام ٢٠١٥م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي ٥,٩٥% خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٨م. وقد إتسم معدل الإستثمار لكل من القطاعين الحكومي والنفط بعدم الإستقرار، حيث ازداد معامل الإختلاف عن ٤٠%، في حين إتسم معدل الإستثمار للقطاع الخاص بالإستقرار النسبي، حيث بلغ معامل الإختلاف ٣١,٨%.

ومما سبق يتضح أن القطاع الخاص استحوذ على ٥١,٦٣% من إجمالي الإستثمارات، بمعدل استثمار بلغ ٢٦,٨٧%، كما بلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ٣٨,٧٢% خلال فترة الدراسة. كما استحوذ القطاع الحكومي على ٣٥,٨٨% من إجمالي الإستثمارات، بمعدل استثمار بلغ ٥٣,٢٢%، وبلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ١٧,٧٩%. أما قطاع النفط فقد استحوذ على ١٢,٣١% من إجمالي الإستثمارات، بمعدل استثمار بلغ ٥,٩٥%، وساهم بحوالي ٤٢,٤٦% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: تقدير مضاعف الاستثمارات الثابتة في مختلف القطاعات الاقتصادية

تم حساب مضاعف الاستثمارات الثابتة للقطاعات الاقتصادية، من خلال تقدير العلاقة الاقتصادية بين الاستثمارات الثابتة والناتج المحلي لمختلف القطاعات، باستخدام نموذج التعديل الجزئي في المدى القصير والطويل. ويتضح من البيانات الواردة بجدولي (٥، ٦) أن مرونة الاستثمار الثابت في المدى الطويل بلغت ٠,٦٧٣، ٠,٨٠٥، ٠,٨٢٢ لكل من قطاع النفط والقطاعين الخاص والحكومي على التوالي، وهذا يعني أن زيادة الاستثمارات الثابتة بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لقطاع النفط والقطاعين الخاص والحكومي بنسبة ٦,٧٣%، ٨,٠٥%، ٨,٢٢% على التوالي. ومن خلال إجراء التفاضل الأول للنموذج في

جدول(٥): التحليل الإحصائي لأثر الاستثمارات على الناتج المحلي لمختلف القطاعات خلال الفترة١٩٧٠–٢٠١٨

البيان	قطاع النفط LnY_1		القطاع الخاص LnY_2		القطاع الحكومي LnY_3	
	قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل	قصير الأجل	طويل الأجل
a	2.07 (3.72)**	6.216	1.379 (3.16)**	3.677	0.351 (4.25)**	3.900
LnY_{t-1}	0.667 (6.26)**	–	0.625 (16.21)**	–	0.910 (90.69)**	–
LnX	0.224 (2.25)*	0.673	0.302 (11.82)**	0.805	0.074 (6.87)**	0.822
$ar(1)$	–	–	0.844 (10.93)**	–	-	–
R^2	0.92	-	0.99	-	0.99	-
F	261.37	-	7022.02	-	68.92	-
$D.W$	1.50	-	1.67	-	1.45	-
$LM\ test$	1.91	-	1.47	-	1.73	-
$Arch\ test$	0.03	-	1.88	-	0.70	-

** معنوية عند المستوى الاحتمالي ١%.

المصدر: جمعت وحسبت من: ١– الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٩م)، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٨م، العدد ٥٤.

٢– مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٩).الإحصاءات السنوية ٢٠١٨م.

المدى الطويل والتعويض بمتوسط الاستثمارات الثابتة لمختلف القطاعات خلال فترة الدراسة، يتضح أن مضاعف الاستثمار يشير إلى زيادة الاستثمارات الثابتة بمقدار واحد مليون ريال، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لقطاع النفط والقطاعين الخاص والحكومي بمقدار ١٢,٤٣، ٣,٢٧، ٥,٥٩ مليون ريال على التوالي.

جدول (٦): تقدير مضاعف الاستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠١٨.

القطاع	النموذج في المدى الطويل	مضاعف الاستثمار
النفط	$\hat{Y}_1 = 500.696 + X^{0.673}$ $\frac{d\hat{Y}_1}{dX} = 336.968\ X^{-0.327}$ $\frac{d\hat{Y}_1}{dX} = 336.968\ (24139.7)^{-0.327}$	12.43
الخاص	$\hat{Y}_2 = 39.528 + X^{0.805}$ $\frac{d\hat{Y}_2}{dX} = 31.820\ X^{-0.195}$ $\frac{d\hat{Y}_2}{dX} = 31.820\ (116601.4)^{-0.195}$	3.27
الحكومي	$\hat{Y}_3 = 49.402\ X^{0.822}$ $\frac{d\hat{Y}_3}{dX} = 40.608\ X^{-0.178}$ $\frac{d\hat{Y}_3}{dX} = 40.608\ (69143.3)^{-0.178}$	5.59

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (٥).

رابعاً: أثر إعادة توجيه الاستثمارات الثابتة على القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد السعودي

تم دراسة أثر إعادة توجيه الاستثمارات الثابتة ومضاعف الاستثمار على القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد السعودي، في ظل الفروض التالية: (١) توزيع الاستثمارات الثابتة بالتساوي على مختلف القطاعات الاقتصادية، (٢) توزيع الاستثمارات الثابتة وفقاً للنصيب النسبي لكل قطاع خلال فترة الدراسة، (٣) توزيع الاستثمارات الثابتة بنسب ٦٠%، ٣٠%، ١٠% على القطاعين الخاص والحكومي وقطاع النفط على التوالي. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (٧) أنه في ظل الفرض الأول (توزيع الاستثمارات الثابتة لعام ٢٠١٨م بالتساوي على القطاعات الاقتصادية)، يبلغ الدخل المتوقع للاستثمارات الثابتة ٤٣٠٧,٣٥ مليار ريال، يساهم قطاع النفط بنسبة ٥٨,٣٨%، يليه القطاع الحكومي بنسبة ٢٦,٢٦%، ثم القطاع الخاص بنسبة ١٥,٣٦%.

وفي ظل الفرض الثاني (توزيع الاستثمارات الثابتة لعام ٢٠١٨م وفقاً للنصيب النسبي لكل قطاع خلال فترة الدراسة) يبلغ الدخل المتوقع للاستثمارات الثابتة ٣٠٨٨,٤٨ مليار ريال، يساهم القطاع الحكومي بنسبة ٣٦,١٨%، يليه القطاع الخاص بنسبة ٣٥,٧٠%، ثم قطاع النفط بنسبة ٢٨,١٢%.

أما في ظل الفرض الثالث يبلغ الدخل المتوقع للاستثمارات الثابتة ٢٩٦٦,١١ مليار ريال، يساهم القطاع الخاص بنسبة ٤٠,١٩%، يليه القطاع الحكومي بنسبة ٣٤,٣٥%، ثم قطاع النفط بنسبة ٢٥,٤٦%. ومما سبق يتضح أن إعادة توجيه الاستثمارات الثابتة في صالح القطاعين الخاص والحكومي، يترتب عليها توسيع القاعدة الإنتاجية، ولكن يصاحبها انخفاض في الدخل المتوقع للاستثمارات، نظراً لانخفاض قيمة مضاعف الاستثمار في القطاع الخاص.

جدول (٧): تقدير الدخل المتوقع لإعادة توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية

البيان	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	قطاع النفط	الإجمالي
مضاعف الاستثمار	٥,٥٩	٣,٢٧	١٢,٤٣	–
توزيع استثمارات عام ٢٠١٨ بالتساوي:				
الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات %	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	١٠٠
قيمة استثمارات (مليون ريال)	٢٠٢٣١٧,٨	٢٠٢٣١٧,٨	٢٠٢٣١٧,٨	٦٠٧٥٦١
الدخل المتوقع للاستثمارات (مليون ريال)	١١٣٠٩٥٧	٦٦١٥٧٩,٢	٢٥١٤٨١٠	٤٣٠٧٣٤٦
الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الدخل المتوقع %	٢٦,٢٦	١٥,٣٦	٥٨,٣٨	١٠٠
توزيع استثمارات عام ٢٠١٨ وفقاً للنصيب النسبي لكل قطاع خلال فترة الدراسة:				
الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات %	٣٢,٩	٥٥,٥	١١,٥	١٠٠
قيمة استثمارات (مليون ريال)	١٩٩٨٨٧,٦	٣٣٧١٩٦,٤	٦٩٨٦٩,٥	٦٠٧٥٦١
الدخل المتوقع بالمليون ريال	١١١٧٣٧٢	١١٠٢٦٣٢	٨٦٨٤٧٨,١	٣٠٨٨٤٨٢
الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الدخل المتوقع %	٣٦,١٨	٣٥,٧٠	٢٨,١٢	١٠٠
توزيع استثمارات عام ٢٠١٨بحيث يحظى القطاع الخاص والحكومي والنفط على ٦٠%، ٣٠%، ١٠% على التوالي:				
الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات %	٣٠	٦٠	١٠	١٠٠
قيمة استثمارات (مليون ريال)	١٨٢٢٦٨,٣	٣٦٤٥٣٦,٦	٦٠٧٥٦,١	٦٠٧٥٦١
الدخل المتوقع بالمليون ريال	١٠١٨٨٨٠	١١٩٢٠٣٥	٧٥٥١٩٨,٣	٢٩٦٦١١٣
الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الدخل المتوقع %	٣٤,٣٥	٤٠,١٩	٢٥,٤٦	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من:(١) البيانات الواردة بجدول (٦)،

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٩).الإحصاءات السنوية ٢٠١٨م.

الملخص:

استهدف هذا البحث تقييم التغيرات الهيكلية وتوزيع الإستثمارات في الاقتصاد السعودي خلال خطط التنمية الإقتصادية، بإستخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان وإختبار معنويته إحصائياً، بالإضافة إلى تقدير نموذج التعديل الجزئي. واعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الثانوية المنشورة التي تصدرها كل من الهيئة العامة للإحصاء ومؤسسة النقد العربي السعودي.

وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها مايلي: (١) قيم معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين خطط التنمية موجبة ومعنوية إحصائياً، وهذا يعني أن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي لم تكن جوهرية خلال خطط التنمية، (٢) القطاع الخاص استحوذ على ٥١,٦٣% من إجمالي الإستثمارات، وبلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ٣٨,٧٢%، واستحوذ القطاع الحكومي على ٣٥,٨٨% من إجمالي الإستثمارات، وبلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي ١٧,٧٩%. أما قطاع النفط فقد استحوذ على ١٢,٣١% من إجمالي الإستثمارات، وساهم بحوالي ٤٢,٤٦% من إجمالي الناتج المحلي، (٣) مضاعف الاستثمار يشير إلى زيادة الاستثمارات الثابتة بمقدار واحد مليون ريال، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لقطاع النفط والقطاعين الخاص والحكومي بمقدار ١٢,٤٣، ٣,٢٧، ٥,٥٩ مليون ريال على التوالي، (٤) إعادة توجيه الاستثمارات الثابتة في صالح القطاعين الخاص والحكومي، يترتب عليها توسيع القاعدة الإنتاجية، ولكن يصاحبها انخفاض في الدخل المتوقع للاستثمارات، نظراً لانخفاض قيمة مضاعف الاستثمار في القطاع الخاص، (٥) لتوسيع القاعدة الإنتاجية وحماية الإقتصاد السعودي من مخاطر إنخفاض أسعار النفط ، فإن الدراسة توصي بالآتي: (أ) ضرورة زيادة مضاعف الاستثمار في القطاع الخاص عن طريق توطين التقنية

وزيادة الإنتاج والإنتاجية، (ب) إعادة التوازن الإقليمي والنشاطي من خلال تحديد أولوية المناطق التي تتسم بالميزة النسبية والأنشطة الإنتاجية التي تتسم بإرتفاع معدل العائد على الإستثمار، ثم توجيه الاستثمارات وتعبئة الموارد الإقتصادية للقطاعات الإنتاجية غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

كلمات دالة: التغيرات الهيكلية، إجمالي الناتج المحلي، الإستثمارات، مضاعف الإستثمار، الإقتصاد السعودي.

التوصيات:

الدولة ظلت خلال خطط التنمية، تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للناتج المحلي والإيرادات الحكومية. كما تبين انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار وبصفة خاصة في القطاع الخاص. كما أن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي لم تكن جوهرية خلال خطط التنمية. ونظراً لانخفاض وعدم إستقرار أسعار النفط، فإن الاقتصاد السعودي تعرض لمخاطر اقتصادية أثرت على إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الحكومي والاستثماري والصادرات ومقدار الفائض والعجز في الموازنة العامة للدولة. ويعتبر التنويع الاقتصادي من السياسات التي تحمي الاقتصاد السعودي من مخاطر إنخفاض أسعار النفط. ولزيادة درجة التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، فإن الدراسة توصي بالآتي:

١- ضرورة زيادة مضاعف الاستثمار في القطاع الخاص عن طريق توطين التقنية وزيادة الإنتاج والإنتاجية.
٢- إعادة التوازن الإقليمي والنشاطي من خلال تحديد أولوية المناطق التي تتسم بالميزة النسبية والأنشطة الإنتاجية التي تتسم بإرتفاع معدل العائد على الإستثمار، ثم توجيه الاستثمارات وتعبئة الموارد الإقتصادية للقطاعات الإنتاجية غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

١- الخطيب، ممدوح عوض (٢٠١٤م). التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، (١٦- ١٧) فبراير، ص: ١- ٣٧.
٢- الخفاجي، أحمد جاسم (٢٠١٨م). التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الإقتصاد العراقي، الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد (١١٤)، ص: ٣٤- ٥٤.
٣- عبد القادر، عبد القادر محمد (١٩٩٠م). طرق قياس العلاقات الإقتصادية مع تطبيقات الحاسب الإلكتروني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٤- غانم، عادل محمد خليفة ومحمود محمد فواز (١٩٩٨م). دراسة إقتصادية للعوامل المحددة لتخصيص الموارد الإقتصادية والزراعية في ضوء التغير الهيكلي للإقتصاد المصري، المؤتمر السابع لبحوث التنمية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة، (١٥- ١٧) ديسمبر، مجلد خاص، حوليات العلوم الزراعية، المجلد (٢)، ص: ٥٠٥- ٥٣٧.
٥- القرعان، أنور (٢٠١٣م). التنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاول الخليجي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، دورية صناعية ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، العدد ١٠٥، يونيو، ص: ٢٤- ٢٨.
٦- مرزوك، عاطف لافي (٢٠١٣م). التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد (٢٤)، ص: ٥- ٥٣.
٧- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٩م). الإحصاءات السنوية لعام ٢٠١٨م.
٨- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (٢٠٠٣م). التنويع الإقتصادي الخليجي، جريدة اليوم، العدد (١١٠٣٣)، ٣٠ أغسطس، ص: ٣.

٩- الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٩م). الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٨م، العدد ٥٤.

10- Bachioua, Lahcene Abdallah (2011). Fundamentals of Statistics Concepts and Application An Arabic Text, First Edition, Phillips Publishing. Hafner Publishing Co.

11- Ling, J. S., Hung, W. M. and Wang, Y. (2005). Industrial Diversification, Asian Economic Journal, 19 (4), P: 423- 443.

12- William H. Greene, (2003). Econometric Analysis, Fifth edition, New York University.

Evaluating The Structural Changes And The Distribution Of Investments In The Saudi Economy

Dr. Adel M. Ghanem

College of Food and Agricultural Sciences, King Saud University

Dr. Sahar A. Kamara

Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research center.

Summary :

This research aimed to assess the structural changes and the distribution of investments in the Saudi economy during economic development plans, by using the Spearman rank correlation coefficient and statistically test its significance, in addition to estimating the partial adjustment model. This study relied on achieving its objectives on the published secondary data issued by the General Authority for Statistics and the Saudi Arabian Monetary Agency.

The most important results of the study are: (1) Spearman rank correlation coefficients between development plans are positively and statistically significant, meaning that structural changes in the Saudi economy were not significant during development plans, (2) the private sector accounted for 51.63% of total investments, and its contribution to the gross domestic product reached 38.72%, the government sector accounted for 35.88% of the total investments, and its contribution to the GDP reached 17.79%. As for the oil sector, it accounted for 12.31% of the total investments, and contributed about 42.46% of the GDP, (3) The investment multiplier indicates an increase in fixed investments by one million riyals, which

leads to an increase in the GDP of the oil sector and the private and governmental sectors by 12.43, 3.27 and 5.59 million riyals, respectively, (4) The re-orientation of fixed investments in the private and government sectors expanded the production base, but it is accompanied by a decrease in the expected income for investments due to the low value of the investment multiplier in the private sector, (5) To expand the production base and protect the Saudi economy from the risks of low oil prices, the study recommends the following: (a) The necessity of increasing the multiples of investment in the private sector by localizing technology and increasing production and productivity, (b) restoring the regional and active balance by prioritizing the regions Which are characterized by the comparative advantage and productive activities that are characterized by a high rate of return on investment, then directing investments and mobilizing economic resources for the non-oil productive sectors in the Kingdom of Saudi Arabia.
Keywords : **structural changes; GDP; investments; investment multiples; Saudi economy.**